الجامعة الوطنية للتعليم نظمت مسيرة احتجاجية للتضامن مع حاملي الإجازة والماستر

اتهمت الحكومة بتجاهل عدد من الملفات ■ أدانت الاعتداء الهمجي الذي تعرض له الأساتذة

جريدة العاصمة
الأربعاء ١١ دجنبر ٢٠١٣ ص٢

الرباط: خديجة الرحالي

عرف شارع محمد الخامس أمس (الثلاثاء) مجموعة من الاحتجاجات، حيث خرجت الجامعة الوطنية للتعليم في مسيرة احتجاجية للتضامن مع الأستاذات والأساتذة حاملي الإجازة والماستر.

وقال عبد الرزاق الإدريسي الكاتب العام للجامعة الوطنية للتعليم "اليوم الجامعة أصدرت بلاغاً تقول إن هذا اليوم، سيكون يوم الاحتجاج والحضور كان قوي ولدينا مجموعة من الفروع التي قامت بمجموعة من الاشكال النضالية في مجموعة من المناطق المغربية والحاضرين هم بعض الفروع للجامعة"، وأضاف "ونحن نحتج على القمع الذي تعرض له نساء ورجال التعليم من طرف رجال الأمن والاعتقالات التي طالت الأساتذة الذين مروا من محاكمة، ونحن لا نقبل هذا لأن الأستاذ يجب أن يكون معززا ومكرما".

واتهم الإدريسي الحكومة بالتجاهل في العديد من الملفات من بينها ملف الأساتذة الحاملين لشهادة الإجازة والماستر، قائلا "هذا الملف وقع فيه تراجع من الحكومة، والأفواج السابقة كانت دائما تترقى بطريقة مباشرة ويتم تغيير الإطار".

ودعا الإدريسي الحكومة إلى فتح حوار مع المعنيين والمعنيات بالأمر، وفتح حوار جدي ومسؤول مع الجامعة الوطنية للتعليم وممثلي التنسيقيتين المعنيتين والاستجابة الفورية لمطالبهم العادلة والمشروعة.

وبخصوص ما قالته الحكومة بخصوص الاقتطاع من أجور المضربين عن العمل قال الإدريسي "نحن نرفضه ولكن الحكومة لم تكتف فقط باقتطاع الأجور من المضربين، وإنما قامت بتدخلات عنيفة في حق المضربين واعتقلتهم وتهددهم بانها ستحملهم مسؤولية الانقطاع عن العمل والانقطاع عن العمل".

مسيرة تنظامنية للجامعة الوطنية للتعليم مع الأساتذة (خاص)

وقالت الجامعة الوطنية للتعليم في البلاغ الذي أصدرته، "إنها تتابع بقلق شديد الوضع الذي وصل إليه ملف الأستاذات والأساتذة حاملي الإجازة والماستر، واستمرار الحكومة والوزارة الوصية على القطاع في اعتماد الأساليب المخزنية التقليدية، المرتكزة على التجاهل والقمع والترهيب والاعتقالات عوض الأخذ بعين الاعتبار خصوصية ومصلحة القطاع وعشرات الآلاف من المتمدرسين".

وأكدت الجامعة الوطنية للتعليم على عدالة مطالب هذه الفئة في الحق في الترقية بالشهادة، وتغيير الإطار والتسوية بأثر رجعي مالي وإداري، وطالبت بالإفراج الفوري عن كافة المعتقلين والمعتقلات، ووقف كل أشكال المتابعات الظالمة في حقهم ومحاسبة المتورطين في إعطاء الأوامر لقمع نضالاتهم السلمية.

وحذرت الجامعة الحكومة من الاستمرار في انتهاج سياسة الآذان الصماء والتجاهل، الذي لن يزيد الوضع إلا احتقاناً.

وأدانت الجامعة بشدة الاعتداء الهمجي والتنكيل والسب والقذف الذي تعرض له مرة أخرى الأستاذات والأساتذة حاملو الإجازة والماستر، خلال احتجاجاتهم خصوصا يومي (الاثنين) و(الخميس) الماضيين.

وتطالب الجامعة بالحل الشامل لمشاكل كل الفئات التعليمية: المطالبون بالتسريع بالدرجة الجديدة والتعويض عن العمل بالمناطق الصعبة والنائية، المبرزون، الدكاترة، والعرضيون المدمجون، والتوظيف المباشر ومشكلة الترسيم، أساتذة 3 غشت، والإدارة التربوية، وأطر المصالح المادية والمالية وملحقو الاقتصاد والإدارة والملحقون التربويون، أطر التوجيه والتخطيط، المفتشون، ومنشطو التربية ومكونو محو الأمية والمتطوعون، والمساعدون الإداريون، والمساعدون التقنيون، والمحررون، والتقنيون، والمهندسون، والمتصرفون، وأساتذة مدرسة، وخريجو المدارس العليا، وأساتذة تدريس اللغة العربية والثقافة المغربية لأبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج، ومتفقدو التعليم الأولي، والعاملون بالتعليم غير المدمجين (أساتذة سد الخصاص ومنشطو التربية غير النظامية، ومكونو محو الأمية، وأساتذة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة)، والعاملون بالحراسة والمناولة.

وكانت منظمة "هيومان رايتس ووتش" قد حملت حكومة بن كيران مسؤولية تعنيف الأساتذة في وقفة يوم (الخميس) الماضي.

وتعود تفاصيل القضية عندما تدخلت القوات العمومية بشكل عنيف في محاولة لتفريق احتجاجات الأساتذة الحاصلين على الإجازة والماستر، حيث تم اعتقال 16 أستاذا وأستاذة واحدة على خلفية تلك الأحداث، ليتم الإفراج عنهم في وقت لاحق، فيما أصيب نحو 30 شخصا.

وذكرت المنظمة الدولية الناشطة في مجال حقوق الإنسان، أن قوات الأمن استخدمت القوة المفرطة لتفريق الأساتذة المحتجين، المطالبين بظروف عمل أفضل، و"الحق في الترقية"، والجلوس إلى طاولة الحوار مع الحكومة لمناقشة مطالبهم، وأشار بيان المنظمة إلى أن السلطات المغربية فضلت لغة العنف على لغة الحوار.